185٪ تغطية القروض غير المنتظمة.. وعمومية البنك توزع 5٪ منحة

الغانم: مخصصات «الخليج» ضعف الحدود القانونية للإقراض

محمود فاروق

أكد رئيس مجلس ادارة بنك الخليج عمر قتيبة الغانم أن البنك مستعد لأي طلبات تمويل تتعلق بخطة التنمية والمشاركة في أي كونسورتيوم محلي، وهو ما يجعل الاهتمام بالسوق الكويتي يأتي في أولى أولويات البنك، مبينا أن البنك يسعى لترسيخ تواجده في السوق المصرفي الكويتي، مشيرا على ان وضع البنك سواء على مستوى التمويل أو الاقراض أو الخدمات بات أقوى مما كان عليه في السنوات الماضية.

جاء ذلك في تصريحات صحافية على هامش الجمعية العمومية العادية وغير العادية للبنك التي عقدت صباح أمس بنسبة حضور 90,59٪، التي وافقت على كافة جميع بنود جدول الاعمال والتي كان من أبرزها الموافقة على توزيع 5٪ منحة للمساهمين الذين يمتلكون اسهم البنك قبل تفسيخ السهم بيوم واحد وفق التعليمات الجديدة للجهات الرقابية، معربا عن أمله ان تشهد السنوات المقبلة توزيعات نقدية.

وأوضح الغانم أن البنك تمكن خلال 2013 من تخفيض نسبة القروض غير المنتظمة بشكل ملحوظ بواقع 38٪ وزيادة المخصصات العامة الاحترازية، حيث استطاع البنك مواصلة جهوده الرامية إلى تخفيض نسبة القروض غير المنتظمة من 10,9٪ في العام 2012 إلى 6,5٪ في ديسمبر 2013، حيث يظل هذا التوجه الاستراتيجي في مقدمة أولويات البنك. كما قام البنك بزيادة النسبة الإجمالية لتغطية القروض غير المنتظمة إلى أكثر من 185٪.

عمر قتيبة الغانم

تخفيض نسبة القروض غير المنتظمة من 10,9٪ إلى 6,5٪ نهاية العام الماضي

ارتفاع الأرباح التشغيلية من العمليات الأساسية إلى 99,6 مليون دينار

الغانم متحدثا خلال الجمعية العمومية (هاني عبدالله)

مخصصات احترازية

وأكد ان البنك واصل بناء مخصصات احترازية تماشيا مع الهدف الاستراتيجي للإدارة لبناء ميزانية قوية فبلغت المخصصات 158 مليون دينار وهو ما يعني أنها ارتفعت إلى ضعف حدود البنك القانونية للاقراض، مقارنة بما كانت عليه في العام 2012، حيث كانت حينها 149 مليون دينار.

نتائج مالية

واستعرض الغانم في كلمته للمساهمين النتائج المالية للبنك والتقدم الذي أحرزه البنك في 2013 حيث واصل البنك تعزيز قدرته المالية والوفاء بوعد لعملائنا بتقديم أفضل وأسرع الخدمات المصرفية في الكويت.

وضع قوي

وبين أن بنك الخليج أصبح يتمتع اليوم بوضع قوي يتيح له تحقيق النمو. فقد قمنا خلال العام الماضي بتحديد توجهات استراتيجية جديدة لتطوير وتوسيع نطاق الخدمة المقدمة إلى العملاء، والبناء على الأسس الصلبة التي قمنا بإنشائها خلال السنوات الماضية. وينصب التركيز حاليا على تلبية احتياجات عملائنا والاستثمار في موظفينا، وتطوير قاعدة العملاء، مع السعي لاستكشاف فرص جديدة للنمو وتحقيق التميز في الخدمات المصرفية للشركات والأفراد على السواء. وتأتي جميع تلك المبادرات لاستيفاء المتطلبات اللازمة لتعزيز احتياطيات البنك وقدرته المالية.

خطى ثابتة

وأشار إلى أن النتائج المالية للعام 2013 عكست تقدم البنك بخطى ثابتة، حيث ارتفعت الأرباح التشغيلية من العمليات الأساسية إلى 99,6 مليون دينار (غير شاملة 9,8 ملايين دينار من الإيرادات غير المتكررة) مقارنة بمبلغ 96,1 مليون دينار (غير شاملة 25,3 مليون دينار من الإيرادات غير المتكررة) في العام السابق. واستمرارا لتطبيق استراتيجيتنا التي تهدف إلى بناء ميزانية عمومية قوية، قام البنك بزيادة المخصصات العامة الاحترازية إلى 158 مليون دينار وبلغ صافي ربح البنك 32,2 مليون دينار في 2013، بارتفاع نسبته 4,1٪ مقابل 30,9 مليون دينار في العام 2012، وقد بلغ إجمالي أصول البنك 5,064,8 مليون دينار، وإجمالي الودائع 4,086,1 مليون دينار بينما بلغ إجمالي حقوق المساهمين 483,1 مليون دينار كما في 31 ديسمبر 2013.

إستراتيجية النمو

وأفاد بأنه مع حلول العام 2014، نسعى إلى تطبيق استراتيجية النمو بنجاح، والتركيز في الوقت ذاته على تلبية احتياجات العملاء من الأفراد والشركات على السواء بتوفير أفضل البدائل لهم في السوق الكويتي. ويواصل البنك تطبيق سياسة الاستثمار في بنيته التحتية لضمان وجود وفاعلية الضوابط ونظم الرقابة الداخلية.

وذكر أن البنك نجح في تقديم الخدمة بالجودة المطلوبة والمستحقة لكل من عملائنا والجهات الرقابية، لافتا إلى أن البنك تمكن في وقت مبكر من العام 2013 من إنجاز عملية تطبيق مبادئ الحوكمة وفقا لتعليمات بنك الكويت المركزي وتحقيقا لمبادئ المساءلة والنزاهة والشفافية في علاقة البنك مع جميع أصحاب المصالح.

وأشار إلى ما حققه البنك من زيادة شبكة فروعه إلى 57 فرعا منتشرة في جميع أنحاء الكويت، وبذلك سنكون أقرب إلى عملائنا وأكثر قدرة على تزويدهم بأفضل وأسرع الخدمات المصرفية وأكثرها كفاءة.

الخدمة المجتمعية

وأكد على استمرار البنك في دعم المجتمع من خلال برامج المسؤولية الاجتماعية التي نطرحها مع التركيز على تطوير شبابنا وتعزيز روح المبادرة التجارية لديهم. فقد قمنا خلال العام 2013 برعاية عدة أنشطة في هذا المجال كان من ضمنها المسابقة الإقليمية لمؤسسة إنجاز الكويت والتي أقيمت لأول مرة في الكويت بمشاركة أكثر من 7000 طالب من المدارس الثانوية والجامعات مثلو 14 دولة، وتحدي الإدارة العالمي، والاتحاد الوطني لطلبة الكويت، وبرنامج «وظيفة ليوم واحد». وقد عمل أكثر من 135 متطوعا من بنك الخليج مع الشباب الكويتي في عدة برامج لتنمية الشباب.

جوائز البنك

هذا، وقد حصل بنك الخليج خلال العام على العديد من الجوائز، منها جائزة «أفضل بنك في الكويت» من مجلة «ذا بانكر» التابعة لمؤسسة فاينانشال تايمز الرائدة، بالإضافة إلى جائزة «مصرف العام» من مجلة «أرابيان بيزنس»، وجائزة «أفضل بنك للخدمات المصرفية الفردية» من «إيجن بانكر» و«أفضل بنك محلي» من مجلة «بانكر ميدل إيست».

وأعرب عن أمله أن يكون قد تمكن بشكل جيد من نقل الإنجازات المهمة التي حققها البنك في العام الماضي نحو التعافي، متطلعين إلى تحقيق المزيد في السنة المقبلة. فقد قمنا بتحويل تركيزنا للعام 2014 نحو النمو، حيث سنسعى دون كلل الى التركيز على استيفاء احتياجات عملائنا والاستثمار في موظفينا والمنافسة في السوق. وبموازاة ذلك، سوف نسعى لاستعادة عافيتنا المالية في السوق والتأكد من حماية مصالح مساهمينا بالشكل اللازم.

الجمعية العمومية

من جانب آخر وافقت الجمعية العمومية غير العادية للبنك على زيادة رأسمال البنك من 276,47 مليون دينار إلى 290,297 مليون دينار، وذلك عبر توزيع ماسهم منحة مجانية قدرها 138,237 مليون سهم للمساهمين وبقيمة 13,82 مليون دينار على ان تغطى من الأرباح المحتفظ بها، وتخويل مجلس الإدارة في بيع أو التصرف بكسور الأسهم المتبقية بعد التوزيع.

كما تمت الموافقة على تعديل المادة الثانية من عقد التأسيس والمادة الثانية من النظام الأساسي للبنك.

مرشح «الغرفة» علي البغلي: أطالب بتسهيل تراخيص الشركات والحد من البيروقراطية

أكد علي البغلي مرشح غرفة التجارة والصناعة ان الروتين والدورة المستندية تتطلب اتخاذ القرارات المناسبة لانها عائق امام العمل التجاري في الاقتصاد، موضحا ان تداخل الوزارات مع بعضها البعض يؤدي احيانا الى هروب الاموال.

واضاف ان قانون وزارة التجارة الموجود منذ الستينيات لا توجد به مثالب ولكن هناك مستجدات لم تأت بها تشريعات وقوانين جديدة. وبين البغلي انه على وزارة التجارة ان تتعامل مع الشركات الكبيرة بمرونة اكثر وان يتم تأسيس قسم خاص بها كما هو معمول في وزارات عديدة بالخارج لان المعاناة كبيرة في وزارة التجارة للحصول على رخص تجارية. مؤكدا على ضرورة تسهيل اجراءات تصدير التراخيص للشركات واهمية تقليل الدورة المستندية والحد من البيروقراطية للمساهمة في تهيئة بيئة الاعمال للتجارة والصناعة، وبين البغلي ان اعادة النظر في بعض القوانين والقرارات الصادرة من وزارة التجارة والصناعة التي ساهمت في عرقلة التراخيص، مستغربا في الوقت ذاته من ارتفاع الرسوم للتراخيص بشكل غير منطقي وغير مدروس مما ادى الى هروب المستثمر الى الخارج كما ان اجراءات التعديل المتكررة تتضمن عدة بنود حيث يتم احتساب الرسوم لكل بند من بنود التعديلات.

علي البغلي

ارتفاع تكلفة الإنتاج داخلياً ساهم في هروب بعض الصناعيين إلى الخارج

واشار الى اهمية اعادة النظر في قرار منع مكاتب تخليص المعاملات من تسلم وتسليم ومتابعة معاملات التجار لدى وزارة التجارة والصناعة والجهات الاخرى مثلهم مثل مكاتب المحاماة ومراقبي الحسابات والمكاتب الاستشارية وذلك لانهم يسهلون على التجار مراجعة الجهات الحكومية المختلفة، وافاد بانه اذا كان احدهم قد خالف القانون فتجب معاقبته واغلاق مكتبه، شريطة ألا يعمم الضرر على جميع المكاتب. وتحدث البغلي عن المشاريع الصغيرة مطالبا بتوضيح ما هو معنى مشروع صغير في ظل وجود مؤسسات وشركات قائمة ومرخصة وصغيرة في وزارة التجارة والصناعة فلماذا لا تدعم مثلها مثل المشروعات الصغيرة. ووصف الغرفة بانها من المفترض ان تكون صرحا وطنيا مهما يجب أن نحافظ عليه خاصة أن الكويت كانت بلدا تجاريا قبل أن تكون بلدا نفطيا وأشار إلى أنه لا يجوز تجاهل الدور الفاعل للغرفة التي تدعم القطاع الخاص في مسيرة التنمية، مؤكدا أن وجود القطاع الخاص يحد من هيمنة الحكومة على الاقتصاد وهو ما يمثل أحد اختلالات الاقتصاد الكويتي. استعرض ابرز القضايا والمشاكل التي سيعمل على أن يكون لغرفة التجارة والصناعة دور بارز في ايجاد حلول لها، ومن أبرزها قطاع الصناعة، ومنها صعوبة استخراج الاراضي الصناعية وعدم توافرها فضلا عن اجراءات الحصول على موافقة الهيئة العامة للبيئة، بالاضافة الى المشاكل التي تواجه تسويق المنتج الكويتي خارج الكويت والمنافسة الشديدة التي تواجه المنتجات الكويتية داخل البلاد، الأمر الذي يؤثر على تسويق المنتج الوطني ويلحق خسائر بالصناعيين، خاصة في ظل ارتفاع تكلفة الانتاج داخليا.

«جلوبل»: أرباح لـ«الصندوق» من «حديد الجزيرة»

أعلن صندوق جلوبل للاستحواذ الكامل (الصندوق)، والذي يمتلك 51٪ من شركة حديد الجزيرة (مدرجة في سوق مسقط للأوراق المالية) العاملة في مجال إنتاج أنابيب وقضبان الحديد المختلفة، أن الجمعية العمومية للشركة أقرت في اجتماعها المنعقد في 20 مارس 2014 توزيع أرباح نقدية بمقدار 20٪ عن عام 2013 وهو ما يعد إنجازا تاريخيا من حيث نسبة التوزيعات على مر تاريخ الشركة.

سليمان الربيع

وفي هذا الصدد، صرح رئيس مجلس الإدارة سليمان الربيع ممثلا عن صندوق جلوبل للاستحواذ الكامل قائلا: «لقد لعب فريق الصندوق دورا أساسيا في تطوير أداء الشركة من خلال وضع الإستراتيجيات للشركة وفتح مجالات نمو مختلفة على عدة أصعدة وكذلك تعزيز الفريق الإداري للشركة خلال السنوات القليلة المنصرمة».

أما فيما يخص استراتيجية الشركة المستقبلية، ـأضاف الربيعـ «تعكف الشركة حاليا على تجهيز مشروع قضبان التسليح والمتوقع أن يبدأ الإنتاج منه بحلول شهر سبتمبر من السنة الحالية بالإضافة إلى دراسة العديد من الفرص الإستثمارية الواعدة التي من شأنها مساعدة الشركة في النمو وتنويع مصادر الدخل لديها، وتطوير الأداء الكلي بشكل عام وتقليل المخاطر التشغيلية في ظل التحديات الحالية. وبافتتاح مصنع قضبان التسليح بحلول نهاية عام 2014 وكذلك العمل على فترتين في مصنع قضبان الحديد بالإضافة إلى التركيز على السوق السعودي من خلال الشراكة مع موزعين محليين لمنتجات الجزيرة، فإنه من المتوقع أن يتطور أداء شركة حديد الجزيرة بشكل كبير جدا بمعطيات إيجابية جديدة مختلفة والتي من المتوقع أن تعود بنفع أكبر على المساهمين».

تذكير
لحضور الجمعية العامة العادية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 3013

الأمان للاستثمار
Al Aman Investment

يسر مجلس إدارة شركة الأمان للاستثمار دعوة السادة المساهمين الكرام لحضور اجتماع الجمعية العامة العادية والمقرر عقده يوم الإثنين الموافق 2014/3/31 الساعة 11:00 صباحاً في مقر الشركة الكائن في الشرق – شارع خالد بن الوليد برج الداو – الدور الأرضي وذلك للنظر في جدول الأعمال التالي:

بنود جدول أعمال الجمعية العامة العادية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2013 :

1. سماع تقرير مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2013 والمصادقة عليه .
2. بيان الجزاءات المالية والغير مالية التي تم توقيعها على الشركة خلال السنة المالية المنتهية في 2013/12/31 من قبل بنك الكويت المركزي.
3. سماع تقرير هيئة الفتوى والرقابة الشرعية ومكتب التدقيق الشرعي الخارجي للشركة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2013 والمصادقة عليه.
4. سماع تقرير مراقبي الحسابات عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2013 والمصادقة عليه.
5. مناقشة البيانات المالية للشركة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2013 والمصادقة عليها.
6. الموافقة على توصية مجلس الإدارة بعدم توزيع أرباح عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2013.
7. الموافقة على التعامل مع أطراف ذات صلة.
8. الموافقة على توصية مجلس الإدارة بعدم منح مكافأة للسادة / أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2013.
9. إخلاء طرف أعضاء مجلس الإدارة وإبراء ذمتهم عن كل ما يتعلق بتصرفاتهم القانونية عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2013.
10. تفويض مجلس الإدارة بشراء أو بيع أسهم الشركة بما لا يتجاوز 10% من عدد أسهمها وذلك وفقا لما تنص عليه المادة رقم (175) من القانون رقم 25 لسنة 2012 وتعليمات هيئة أسواق المال بشأن تنظيم شراء الشركات المساهمة لأسهمها (أسهم الخزينة) وكيفية إستخدامها والتصرف فيها رقم (هـ.أ.م/ق.ت.أ/ت.ش/6/2013).
11. تعيين أو إعادة تعيين شركة المشورة والراية للاستشارات الشرعية كهيئة فتوى ورقابة شرعية وكمكتب تدقيق شرعي خارجي للشركة وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابه.
12. تعيين أو إعادة تعيين مراقبي حسابات الشركة للسنة المالية 2014 وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابهما.

تخضع هذه التوصيات لموافقة الجهات المختصة.

ويؤكد مجلس الإدارة على أهمية حضور المساهم وممارسته لدوره في المشاركة والتصويت على قرارات الجمعية.

لذا يرجى من السادة المساهمين المسجلين بسجلات الشركة بتاريخ انعقاد الجمعية العامة أو موكليهم الراغبين بالحضور مراجعة الشركة الكويتية للمقاصة – إدارة حفظ الأوراق المالية – الكائنة في شارع الخليج العربي – برج أحمد – الدور الخامس – تليفون 22464585 - 22464565 لاستلام بطاقة حضور الإجتماع ، وذلك قبل الموعد المحدد للجمعية بأربع وعشرين ساعة على الأقل .

ملاحظة ، يمكنكم الإطلاع على التقرير السنوي 2013 على موقع الشركة الإلكتروني: www.alaman.com.kw

مجلس الإدارة

.. والمرشح محمد كاكولي: على «الشؤون» تنظيم آلية جديدة لجلب العمالة حسب حاجة الشركات

طالب مرشح غرفة تجارة وصناعة الكويت محمد عبدالرضا كاكولي بتطوير وزارة الشؤون آلية طلب العمالة للشركات سواء كانت المجاميع الكبيرة أو الصغيرة والمتوسطة، فهناك شركات تتفاوت من جانب طلبها للعمالة حسب حجم المشاريع التي يتم الاستثمار من خلالها.

وأضاف كاكولي أن على الجهات المعنية توفير العمالة لمستثمري القطاع الخاص ضمن آلية خاصة في سهولة جلب العمالة كي يكونوا قادرين على إدارة استثمارات البلاد والتي من الممكن أن تحقق منافسة إقليمية من خلال إبداعات الشباب العاملين في الشركات الكويتية ضمن حاجتهم للعمالة من جنسيات معينة يتطلب إدارتها للعمل.

وأشار كاكولي إلى أن توفير آلية مستندية مرنة وتحديد معدل معين للشركات في جلب العمالة ليس مستحيلا بل يحتاج رؤية واضحة من أصحاب القرار، نطمح خلال الفترة المقبلة إلى أن تعدل أو يتم تطوير الدورة المستندية بأن تكون أقل مما هي عليه واستخدام التكنولوجيا الحديثة في الربط بين وزارات الدولة لتقليل الدورة المستندية، كي لا تأخذ وقتا طويلا وتعرقل المعاملات التجارية والأنشطة الاقتصادية.

محمد كاكولي

وأشار كاكولي إلى انه هناك مشاكل أساسية تعرقل أصحاب المشاريع سواء التنموية أو الصغيرة والتي تتلخص في مواجهة أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة مشاكل في وزارة الشؤون ومنها مزاجية تعامل الموظفين مع أصحاب المشاريع، وعدم المبالاة بالإضافة إلى افتقارهم إلى الخبرة في تقدير احتياجات المشروع من العمال والموظفين، إذ تتطلب هذه الإدارة الخبرة في كيفية تحديد الأعمال من مصانع وإمكانية تقدير احتياجاتها من العمالة اللازمة لتشغيل المشروع. وأوضح أن عدم السماح باستقدام العمال من الخارج لأصحاب المشاريع يعرقل أعمالهم.

ورأى كاكولي أن إقامة مركز متكامل لتخليص جميع المعاملات من تجديد الرخص واستخراجها، وفتح تصاريح العمل من الخارج، وإنشاء قسم خاص للمعاملات الخاصة لأصحاب المشاريع الملتزمين بقوانين العمل هو الحل الأفضل في ابتكار إدارة متكاملة لأصحاب المشروعات.